

التقرير اليومي

2006/12/28

ترجمات من الصحف ومراكز الدراسات

كيف سنخسر جيشنا في العراق؟

بقلم وليام س. ليند

صوت المحافظين

18 كانون الأول 2006

إنّ السؤال الأشد أهمية ولو كان أقل وضوحاً هو ماذا تعني نتائج الإنتخابات الأميركية بالنسبة لهجوم متوقع على إيران؟ فظاهرياً، يبدو أنّ إمساك الديمقراطيين بكل من مجلس الشيوخ والنواب هو خبر جيد، فمع فوزهم بالأكثرية بسبب إرادة الشعب الأميركي الخروج من الحرب، عليهم أن يكونوا مترددين لجهة القفز الى حرب جديدة.

للأسف، إنّ ذلك المنطق قد يكون ساذجاً جداً، لأنّ الهجوم على إيران سيُشن من دون إنذار مسبق، إذ لن يكون على إدارة بوش إستشارة الكونغرس سلفاً، وبإمكان الكونغرس أن يأخذ المبادرة ويمنع هجوماً كهذا بشكل إستباقي ("لا تمويل للإنفاق"). لكن في عاصمة إمبريالية حيث سياسات السلطة تضع في حسابها ما يتجاوز مصالح البلاد بكثير، قد يفضل الديمقراطيون المخاطرة بحرب ثانية ونكبة ثانية، بدلاً من أن يفتحوا على أنفسهم باب التهمة بالضعف تجاه الإرهاب. أمّا مقارنة الديمقراطيين لقضايا الأمن القومي من خلال حملة الخريف، فكانت للإختباء تحت السرير وتجاهلها قدر الإمكان. وقد نجح هذا سياسياً، ولذلك، فإنهم على الأرجح سيثبتون على ذلك.

أمّا إدارة بوش من ناحيتها، فإنّها ستنتشد للقيام بما قام به الرجال الصغار على مدى التاريخ عندما كانوا في مشكلة: محاولة تصعيد أسلوبهم للخروج من المأزق. فالبيت الأبيض قد سبق وأقنع نفسه

جزئياً بأنّ معظم مشاكله في العراق ناشئة من إيران وسوريا، وهو الخط الذي يدفع به المحافظون الجدد بكد وبشكل متواصل.

ولا يملك روبرت غابيتس خلفية في وزارة الدفاع، ولذلك فإنّه، على الأرجح، سيدعّن للجنرالات، سواء للخير أو للشر. وفي هذه الحالة، فإنّ الجنرالات بالتأكيد لا يريدون حرباً مع إيران. لكن بالنسبة لغابيتس، فإنّ إعاقة مطالب البيت الأبيض لجهة الهجوم على إيران قد ينعكس عليه تهديداً بالاستقالة. وكان الإيرانيون قد قالوا بأن لديهم الآن 140000 رهينة أميركية في شكل جنود موجودين في العراق، فإذا ما قامت أي من إسرائيل أو أميركا بمهاجمة إيران، فإننا قد نفقد الجيش.

كيف يمكن لشيء كهذا أن يحدث؟ إنّ الخطر ينبع من حقيقة هي أنّ كل إمدادات قواتنا للإستخدام في العراق، بما فيها الوقود الحيوي لآلياتنا يأتي من خط إمداد واحد تقريباً، ويمتد نحو الجنوب والمرفأ في الكويت. فإذا تم قطع هذا الخط، فقد لا يكون لدى قواتنا الوقود الكافي للخروج من العراق، وسيعاني الجيش الأميركي من الحاجة للوقود بشكل هائل.

وقد يعتقد المرء بأنّ الوقود وافر في العراق، الذي يُعتبر (أو كان) مصدراً رئيسياً للنفط. في الواقع، وبسبب الفوضى الجارية، فإنّ العراق لديه نقص في المنتوجات النفطية المكررة. فإذا ما تم قطع قواتنا عن مراكزهم اللوجستية، فإنّ القوات، وببساطة، لن يمكنها التزود بالوقود من محطات الوقود المحلية.

هناك طريقتان لذلك، حيث أنّه بإمكان إيران قطع خط إمداداتنا في العراق في رد على هجوم ما على المواقع النووية الإيرانية. الأوّل يكون عن طريق تشجيع على الثورة ضدنا في كامل منطقة جنوب العراق، وهي منطقة شيعية. وستكون الميليشيات مدعومة من قبل المتسللين من حرس الثورة الإيرانية المنتشرين، الذين أظهروا مقدرتهم الجيدة بهذه الأمور. فهم الذين دربوا وجهزوا حزب الله في دفاعه الناجح عن الجنوب اللبناني ضد الجيش الإسرائيلي المتفاخر بنفسه في الصيف الماضي.

ولدى إيران طريق ثان، وهو خيار أجراً. فهي قد تتحد مع التمرد في خطوطنا الخلفية، إذ بإمكانها عبور الحدود العراقية- الإيرانية مع عدد من فرق الجيش الإيراني النظامي المدرعة والمزودة بالآليات لتتحق الضرر الشديد بخطوط إمداداتنا، ومن ثم تقوم بدفعنا من الجنوب بهدف تطويقنا ربما داخل وحول بغداد. وقد تكون هذه عملية مناورة كلاسيكية فعالة؛ من نوع الأمور التي صُممت لأجلها القوات المدرعة.

في الوقت الحاضر، إنّ القوات الأميركية يمكن أن تكون مستهدفة لعمل كهذا من قبل الجيش الإيراني. فليس لدينا جيش ميداني في العراق؛ فقواتنا، حتماً، عبارة عن جيوب صغيرة منتشرة في كل مكان لمعالجة التمرد، وسيكون هؤلاء مضغوطين بشدة لجهة التجمع بسرعة والإلتقاء بالقوة النظامية، خصوصاً إذا كان هناك نقص بالوقود.

أمّا الرد الأميركي، كما هي الحالة غالباً جداً، فسيكون بواسطة القوة الجوية. صحيح أنه بإمكان القوة الجوية الأميركية تدمير أي تشكيلات إيرانية مدرعة يتم إلتقاطها في المناطق المكشوفة، لكن هناك قوة دفاعية حقيقية ومجربة ضد القوة الجوية، والتي بإمكان الإيرانيين توظيفها: الطقس السيئ. وبعد ذلك، سيكون هؤلاء قد إقتربوا جداً من قواتنا بجيش لا يمكن للقوة الجوية مهاجمتهم من دون خطر ضرب المؤيدين. وعلى ما قيل، فإنّ أركان الجيش التركي يعتقدون بأنّ بإمكان الإيرانيين توظيف هذا الخيار الثاني، وسوف يفعلون، مع دمجهم بالخيار الأوّل من دون شك.

أمّا الخطر الأكبر، فربما يقع في الحقيقة في واشنطن التي لن تأخذ بعين الإعتبار الإمكانية بأنّ الهجوم على إيران سيكلفنا جنودنا في العراق. لقد إرتكبنا إحدى أكثر أخطائنا الشائعة فداحة- تصديق دعاياتنا. فمرة بعد مرة، يخبر الجيش الأميركي نفسه والعالم "أنّ لا أحد بإمكانه أن يهزمنا، ولا أحد يستطيع محاربتنا. نحن أعظم جيش شاهده العالم!"

لكن يمكن إلحاق الهزيمة به بإستراتيجية متفوقة، بالحيلة، بالمفاجأة، وبضربة وقائية. إنّ الجيوش التي لا تُهزم هي كالسفن التي لا تغرق: لا يمكنها الغرق حتى يأتي شيء ويغرقها. إذا ما كانت الولايات المتحدة مقدمة على هلاك جنودها في العراق أمام الميليشيات العراقية، والقوات النظامية الإيرانية أو المتحدة مع الميليشيات، ومن ثم قطع خط الإمدادات الوحيد لنا ومن ثم تطويقنا، فإنّ العالم سيتغير، ولن يتم مطلقاً إسترجاع القوة والهيبة الأميركية الضائعة. فلا شيء، ولا حتى المطالب الإسرائيلية، يجب أن تجعلنا نسلك هذه المخاطرة التي تقع في صلب أي هجوم على إيران.

فإذا ما قام قادتنا العسكريين الكبار، خاصة قادة هيئة الأركان، بالخروج الى العلن وإعلان معارضتهم لمغامرة كهذه، فسيكون على الأكثرية الديمقراطية في الكونغرس أن تتفاعل مع هذا الأمر. ففي حين قد يغيظ ذلك البيت الأبيض، فإنّ هؤلاء القادة سيتلقون الغطاء السياسي الضروري من الكونغرس الديمقراطي الجديد. الجهد المطلوب يكمن هنا، بالنسبة للقادة العسكريين والديمقراطيين على حد سواء.

الكونغرس الديمقراطي وحوار إيران وسوريا

بقلم رون كامبيس

Jewish News

21 كانون الأول 2006

واشنطن- سوف يشجع الكونغرس الديمقراطي إجراء تواصل مع سوريا وإيران، كما قال زعيم الأكثرية المقبل لمجلس النواب الأميركي، محددًا خطوطاً عريضة لأجندة تختلف راديكالياً مع أجندة إدارة بوش حول السياسة المحلي والخارجية. وقال النائب الأميركي ستيني هوير (ديمقراطي) بأنّ كلا الحزبين يدعمان إسرائيل لتظل مكتفية (بالمخصصات التي لها).

وفي حين يأمل الديمقراطيون بتمرير عدد من البنود المحلية في ساعات العمل المئة الأولى للكونغرس التي سبق لها وأوضحت بشكل صريح مساندتها لليهود، فإنّ إنفتاح القيادة تجاه سوريا وإيران يتضارب مع عدد كبير من المجموعات المؤيدة للمجتمع الإسرائيلي.

"عدم الحديث تحديداً، أمر غير مفيد"، قال هوير في مقابلة هاتفية دامت 45 دقيقة حول قضايا عديدة مع JTA. "قد يكون ذا رمزية، لكنّه لا يؤدي الى حلول".

وقال بأنّ الحزب الديمقراطي قد إحتضن فكرة القيام بإتصالات كهذه، والتي هي إحدى توصيات مجموعة دراسات العراق، اللجنة المفوضة من مجلس الشيوخ برئاسة وزير الخارجية السابق جيمس بيكر والنائب الأميركي الأسبق لي هاملتون.

وقد سجل هوير فوزاً تاماً وحاسماً في التصويت في المؤتمر الحزبي ليصبح زعيم الأكثرية. وراقبت الجماعات اليهودية المنافسة عن قرب، بما أنّ هوير كان قد أثبت أنّه أحد أفضل أصدقاء إسرائيل في الكونغرس عندما قام بترؤس وفود متعددة للدولة اليهودية، وعزل الأصوات القليلة المعادية لإسرائيل في المؤتمر الحزبي.

وقال هوير في المقابلة بأنّ الإلتزام تجاه إسرائيل أمر لا يفتر ولا يتراخي، مشيراً الى أنّ النائب توم لانتوس (ديمقراطي عن كاليفورنيا)، وهو أحد الناجين من الهولوكوست وأحد أخلص المدافعين عن إسرائيل، قد وُضع في منصب رئيس لجنة العلاقات الدولية لمجلس النواب.

بوش وأزمة الرأي العام

بقلم رون هاتشبيسون
21 كانون الأول 2006

واشنطن- يقول خبراء الرأي العام بأن الأميركيين يرسلون رسالة الى الرئيس بوش بما أنه يدرس خياره في العراق: أرجع الجنود الى الوطن. وعليه الآن أن يقرر ما إذا كان يلتفت الى نصيحتهم. فالرؤساء غالباً ما يكافحون لإخفاء وجهات نظرهم الشخصية خلف إرادة الشعب، والرهانات تكون عالية في زمن الحرب تحديداً. فالشعب لا يختار دوماً طريقه، فالحرب الفيتنامية ظلت جارية على مدى خمس سنوات بعد تداعي الدعم الشعبي لها في العام 1968.

"إنّ الرأي العام ليس إستفتاءً، وليس لديه سلطة قانونية"، قال جون ميللر، وهو بروفيسور في جامعة ولاية أوهايو المتخصص في شؤون الرأي العام في زمن الحرب. "لكنه يؤثر على قدرة بطة الرئيس العرجاء الوصول الى طريقه، وكلما تضاعف الدعم الشعبي له، كلما تضاعف نفوذه في الخارج"، قال البروفيسور.

ويواجه بوش، حتى من دون العراق، سنتين قاسيتين باقيتين له في ولايته. فالديمقراطيون سيسيطرون على مجلس الشيوخ ومجلس النواب في الشهر المقبل. كما أنّ الجمهوريين في مجلس الشيوخ كانوا حتى على إستعداد متزايد لوضع مسافة بينهم وبين الرئيس غير المحبوب سياسياً. وبدأت الحملة الرئاسية لعام 2008 بقيام صناع القوانين بصرف النظر عن العمل مع بوش. لقد إستلزم الأمر حوالي 20,000 ضحية لإقناع الأميركيين بأنّ الحرب الفيتنامية كانت غلطة، لكنّه لزم فقط 1500 في العراق ليقتنعوا بذلك. وقائمة الموت تتصاعد لتصل الى 3000 ضحية في الشهر المقبل.

وبالنسبة لمعظم الأميركيين، فإنّ المعادلة (لجهة كلفة الحرب في النفوس والممتلكات وقيمة النصر) هي أنه لم يكن هناك من عقل مدبّر في الحرب العالمية الثانية، رغم مقتل أكثر من 400,000 عسكري وبأنّ الحرب الباردة المتخوفة من إنتشار الشيوعية، ساعدت على المحافظة على الدعم لحربيّ كوريا وفيتنام رغم تصاعد أعداد القتلى.

"ومع المكاسب الأكيدة- حماية أطفالنا داخل حدودنا- فإنّ الأميركيين سوف يدعمون كل أنواع الكلفة المثيرة للحرب. فالأمر الأساسي، في هذه اللحظة، هي أنهم لا يرون الأمور بمنطق"، قال فرانك نيوبورت، محرر لبيانات إستطلاعات غالوب. "إنّ الشعب لا يرى فقط الفائدة من ذلك". والأكيد أنّ معارضة الحرب ليست أمراً مجمعاً عليه. ويشارك عدد من المنتقدين للحرب هواجس بوش حول عواقب الإنسحاب، في حين أنّ الأكثرية الساحقة للديمقراطيين والمستقلين تحولوا ووقفوا ضد الحرب. ويتجه الجمهوريون لدعم هذا الإنسحاب، في حين أنّ بوش ومساعديه يعزّون أنفسهم بأنّ معظم الأميركيين يعارضون إنسحاباً فورياً.

ويتوقع بعض الداعمين لبوش بأن يخضع للرأي العام عن طريق تبني بعض توصيات مجموعة دراسات العراق. فالمذكرة الثنائية برئاسة وزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر والنائب السابق لي هاملتون ألحّت على بوش التخلي عن فكرة إلزامه اللانهائي تجاه العراق، وإقترحت عليه بأنه بالإمكان إكمال إنسحاب الجيش القتالي بحلول آذار 2008. إلا أنّ بوش أصر دوماً على أنه يفعل ما يعتقد أنه صحيح، بصرف النظر عن إستطلاعات الرأي. فعندما سُئل في مؤتمر صحفي يوم الأربعاء "ما إذا كان مستعداً لإتباع الطريق الذي يبدو معارضاً لإرادة الشعب الأميركي"، قال بوش بأنه قد يفعل ذلك تماماً. "أنا مستعد لإتباع الطريق الذي يؤدي الى النصر... كما أنني لا أعتقد أنّ معظم

الأميركيين يريدون منا الخروج الآن"، قال الرئيس. "يريدون أن يشاهدوا نجاحاً، وهدفنا هو أن نصنع خطة تنجز ذلك النجاح".

إيران وأمريكا في عنق الزجاجة

الدكتور تريتيا بارسي

26 كانون الأول 2006

إنّ العداوة الأميركية والسلوك الإيراني يسببان سقوط الديبلوماسية ضحية دائرة لا نهاية لها من الإستفزازات. ففي حين يفرض مجلس الأمن اليوم أولى عقوباته الجزائية على إيران، من دون حذف الشروط المسبقة للقيام بمحادثات، فإنّ إمكانية إيجاد تسوية يتم التفاوض حولها تغرق أكثر فأكثر ليصبح أمراً بعيد الاحتمال، إلا إذا تزامن ذلك مع بذل جهود ديبلوماسية متجددة من جميع الأفرقاء. واليوم، أكثر من أي وقت آخر، هناك حاجة ملحة لزيادة الجهود الديبلوماسية الجادة لحل الخلافات بين الأفرقاء قبل الوصول الى مرحلة اللاعودة. فالعقوبات الدولية، والقصد منها الضغط على غيران لوقف برنامج تخصيبها لليورانيوم، لا تؤدي إلا الى الإنزلاق نحو المواجهة من دون إقترابنا من الحل بما أنّ عملية مواصلة الحوار اللامشروط قد تم وضعه جانباً بشكل تام.

فكل المؤشرات تشير الى أنّ إيران مستمرة بتحدي مجلس الأمن ومستمرة بمتابعة برنامجها لتخصيب اليورانيوم. وقد أشار خبراء، كهانكس بليكس، مفتش الأسلحة الدولي السابق، الى عبثية هذه المقاربة (العقوبات) بالنسبة للنزاع، ويشدد آخرون بأنّ الضغط على طهران يغيب أي حوار أميركي-إيراني، مما يساهم بتصعيد التوترات في المنطقة.

ولا يجب على القادة الإيرانيين التهرب من مسؤولياتهم بالمساهمة في تدهور الوضع. فالمؤتمر الأخير في طهران الذي يتساءل عن وجود الهولوكوست أمر مدان، حيث أنّه لم يعمل سوى على إثارة غضب المجتمع الدولي في الوقت الذي ألقى بظلال قاتمة على الدولة الإيرانية كدولة ذات تاريخ طويل من التقاليد المتسامحة.

إنّ الإرشادات غير المثمرة من طهران لا يجب أن تُقابل بعائية إضافية، كما أنّ العقوبات الدولية يجب أن تكون متوازنة مع الدعوات لديبلوماسية تحمل إرادة طيبة من جميع الأفرقاء، بدلاً من المطالب غير الواقعية التي لا تأخذ بعين الاعتبار حقوق إيران غير القابلة للتغيير (حقها بالطاقة النووية السلمية).

ولتجنّب مواجهة عسكرية ما، على الولايات المتحدة وغيران أن يخفضا من خطابهما المثير وأن يدخلوا في محادثات غير مشروطة. أمّا تصوري، فهو أنّي أعتقد أنّ العقوبات ليست أكثر من منحدر زلق نحو الحرب.

الديمقراطيون ومحاصرة بوش في المالية

بقلم لوري مونتغمري

الواشنطن بوست

26 كانون الأول 2006

مع تصميمهم على إبعاد صورتهم القديمة المرتبطة بالضرائب والإنفاق، يريد الديمقراطيون تقليص العجز المالي الفيدرالي والمحافظة على الإقتطاعات الضريبية للطبقة الوسطى ومعارضة الرئيس لجهة زيادة الأموال لحرب العراق، وذلك عندما يسيطرون على الكونغرس في الأسبوع المقبل. لكن ذلك لن يكون سهلاً.

فالرؤساء الديمقراطيون المقبولون لمجلسي الشيوخ والنواب قالوا بأنهم يخططون للمحافظة على وعدهم أثناء الحملة الإنتخابية بتخصيص مليارات الدولارات الإضافية في السنة للأمن والتعليم الوطني، وكرروا إلتزامهم بعدم قطع التمويل بالنسبة للجيش الأميركي المتواجد في العراق وأفغانستان.

لكن مع التكاليف المتصاعدة لهذه العمليات العسكرية، وقيام الرئيس بوش بدرس موضوع توسيع القوات، فإنّ الرئيسين المقبلين، النائب جون م. سبرات والسيناتور كينيث كونراد، قالوا بأنه ليس هناك من مجال كبير في مخططاتهم للميزانية لإنفاق داخلي جديد وبارز، كإغلاق الثغرة في الإستفادة من قانون العناية الطبية، الذي يجبر الملايين ممن بلغوا سن التقاعد على دفع ما قيمته مئة بالمئة من كلفة الأدوية لأسابيع أو أشهر قليلة كل سنة.

وقالوا بأنهم سيضغطون على بوش للمساعدة في تمويل حرب تكلف الأمة ما مقداره 8 مليار دولار كل شهر. "إنّ رفع الضرائب سيكون خياراً بالتأكيد"، قال كونراد في مقابلة معه. "فهذا من سياسة الرئيس، فهو حاصل على إلتزام بأن يتم الدفع لهذه الحرب".